المماثلة والمخالفة في الدّراسات الفونولوجية والمورفونولوجية، دلالـة المصطلح

أ.د. أحمد طيبي، جامعة الدّكتور الطّاهر مولاي، بسعيدة، الجزائر
البريد الإلكتروني:nonacir.10@gmail.com
د. ميلود ماريف، جامعة الدّكتور مولاي الطّاهر، بسعيدة، الجزائر
البريد الإلكتروني:marifmiloud@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2019/02/02 - تاريخ القبول: 2019/09/08 تاريخ النشر: 31 جانفي 2020

ملخّص:

يهدف هذا المقال القصير إلى تحقيق هدفين؛ فأمّا أوّلهما فهو تبيين دلالة مصطلحين فونولوجيين في الأساس دارت حول مفهومهما كثير من الأبحاث حديثاً، وأمّا ثانيهما فهو محاولة تأصيلهما تراثيا، نريد مصطلحيْ المماثلة والمخالفة؛ فإذا كانت المماثلة تحاول تحقيق الانسجام بين أصوات لوحظ عليها نوعٌ من التّنافر والنّشاز النّطقي ليزداد قربها في المخارج أو الملامح أو فيهما معاً بحثاً عن جرس نطقي متناغم، فإنّ المخالفة تعمل في الاتّجاه المعاكس لذلك تماماً، عندما تعمد إلى صوتين بينهما قرابة شديدة فتخالف بينهما استبعاداً لشدّة وطأتهما وكلفة نطقهما اقتصاداً في الجهد وتحقيقاً للسّلاسة في الكلام.

الكلمات المفاتيح: المماثلة، المخالفة، الانسجام، الاقتصاد، التأصيل.

Abstract :

This short article aims to achieve two goals. The first is to show the significance of basically two phonological terms there has been a lot of recent research on their concept, The second is the attempt to root them, We mean the terms of the Assimilation and the Dissimilation; If the assimilation tries to harmonize sounds that have been observed with some kind of dissonanceand incompatibility to increase its proximity to the places of articulation or features or both in search of a harmony, the dissimilation works in exactly the opposite directionwhen itdissimil two voices between them close proximity by widening the gap between them excluding the cost of their pronunciationto achieve economy of effort and harmony of speech.

Keywords: *Assimilation, Dissimilation, Harmony, Economy, Etymology***.**

تقديم:

إذا اتّفق أنّ اللّغة ترتدّ من النّاحية الصّوتية إلى مجموعة من الأصوات، فلا يعني هذا مطلقاً أنّها عبارة عن مجموعة من التّراكمات للأصوات المفردة، بقدر ما يعني أنّها سلاسل من التّأليفات الصّوتية تخضع في تركيباتها لضغوط فيزيولوجية في الجهاز النّطقي يحدد معالمها مبدآن متناقضان هما ؛ مبدأ التّناغم والانسجام، أو مبدأ التّدافع والتّنافر.(أحمد طيبي، 2010: 39.)

فإذا حصل بين الأعضاء التي تتعاون على التّصويت، حين تحقيق المتواليات الصّوتية،ذلك الاتّفاق/ التّآلف الذي بمقتضاه يميل كلّ واحدٍ منها بالوضع الذي يتّخذه إلى أن ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى، كنا أمام حالة انسجام وتناغم، أمّا إذا حصل

نقيض ذلك بأن اضطربت الحركة بين أعضاء النّطق وتداخل بعضها في بعض وعمّها الشّدّ والجذب، كنّا أمام حالة تدافع وتنافر.

هذا يأخذنا إلى استنتاج مهمّ يجب إدراكه جيّداً متعلّق بالبنية الدّاخلية للأصوات الكلامية، فالإخراج الصّوتي لمجموعة من الوحدات الصّوتية المتجاورة المتآلفة جنباً إلى جنب داخل الكلمة تحديداً، يجعلها تفقد بعض أجزائها ومكوّناتها أو تكتسب غيرها تنيجة التّفاعل الحاصل بينها في السلسلة الكلامية، المرتكز على اعتبارات تبسيطية تراعي بالدّرجة الأولى جانب المرونة في تحرّكات الآلة النّطقية استبعاداً لشدّها وعرقلتها واثقالها بما يمكن الاستغناء عنه في الأساس.

معنى ذلك أنّ القطع الصّوتية لا تحتفظ بكيانها الكامل، ولا تحتفظ بجميع ذرّات بنيتها الدّاخلية التي عرفناها عنها في حالة إفرادها وانعزالها عن التّركيب، وحتّى يتسنّى للأعضاء النّاطقة في الجهاز التّصويتي عند الإنسان التّحرّك والمناورة بكلّ يسرٍ وسهولة لإحداث التّجمّعات الصّوتية، فإنّ اقتضاء التّفاعل بين الأصوات المتتابعة في سياقاتها التّجاورية داخل الأبنية المورفولوجية يشكّل ضرورة ملحّة، تتخلّى بموجبه عن بعض ملامحها أوتكتسب غيرها في سبيل تهوين عمل أعضاء النّطق وجعل تحرّكاتها، بين النّقاط المختلفة لمخارجها، أكثر بساطةً من جهة، وجعل الطّاقة المنفقة في تحقيقها أقلّ كلفةً من جهة أخرى.

لكن هذا لا ينفي مطلقاً احتفاظ الوحدات الصّوتية المتجاورة بملامحها الصّوتية التي تشكّل بنيتها الدّاخلية كاملة دون أيّ فقدان لبعضها أو اكتساب لعناصر جديدة عندما تكون هذه الأصوات داخل سلاسل تركيبية لا يرى طابع اللّغة ضرورة في تفاعلها وتأثير بعضها في بعض. (أبو عمرو الدّاني، 1993: 113.)

فليس أمر التّفاعل بين الأصوات وتداخل بعضها في بعض في سياقاتها التّركيبية، على هذا الحال إذن، موضوع صدفة، بل مرتبطٌ في أساسه باعتبارات فيزيولوجية وأكوستيكية بحتة متعلّقة بالجهازين النّطقي والسّمعي على حدٍّ سواء، توجّهه وتتحكّم فيه، تشغّله عندما يؤدّي توارد القطع الصّوتية إلى نشاز نطقي، وتوقفه متى أظهر السّياق تساوقاً وتسايراً بين وحداته التّركيبية، ولم يؤد تفعيله إلى أيّة نتيجة كانت.

يفهم من ذلك أنّ التّفاعلات الصّوتية لها سياقاتها الخاصّة التي تستدعيها وتقتضي حصولها، فليس أيّ سياق تجاوري للأصوات يتطلّب تفاعلها وتداخلها وتأثير بعضها في بعض، وإنّما الحال مقصورة على تجمّعات صوتية بعينها يظهر شذوذ تواردها عند النّاطق بأن يشعر بثقلها على لسانه ويجد عسراً ومشقّةً في تحقيقها، وتلقى نفوراً لدى المستمع فيمجّها ذوقه وتعزف عنها حاسّة إدراكه، فيدفعها حالها هذا إلى تغيير ملامحها وتعديل هيئاتها بحثاً عن نسقٍ صوتي متآنس ومنسجم يناسب النّاطق والمستمع جميعاً فيخفّف على أوّلهما مؤونة الجهد الإخراجي، ويجعل التّلقّي على ثانيهما عذباً يُطرَب له جهاز استقباله. (أحمدطيبي، 2015: 10 وما بعدها).

على أنّ نسبة التّفاعل ليست ثابتة دائماً، بل تتغيّر تبعاً لتغيّر السّياقات، فهناك من السّياقات التي تكون نسبة التّفاعل فيها أكبر من غيرها تبعاً لنوع القطع الصّوتية المشكّلة لكلّ سياق، وإذا حصل أن تفاعل صوتان في سياق ما، وجب أن يخضعا لنفس التّفاعل في النّظام ككلّ إلاّ إذا منع ذلك قيد أقوى من القيود الدّافعة للتّفاعل. ومن أهمّ التّفاعلات الصّوتية الواقعة بين الأصوات في السّلسلة الكلامية ما يعرف في الاصطلاح الفونولوجي والمورفونولوجي بالمماثلة والمخالفة. فما هي حقيقة كلٍّ منهما؟ وما هي دوافعهما وأهدافهما في النّظام اللّغوي؟

المماثلة (ينظر التعليق رقم1) :

تُعبّر ظاهرة المماثلة في الأدبيات الفونولوجية عموماً، عن تلك التّفاعلات الواقعة بين الأصوات المتجاورة غير اللّصيقة بالضّرورة في السّلسلة الكلامية، التي تهدف إلى نوعٍ من المشابهة بينها ليزداد قربها في الملامح تحقيقاً لحاجة اللّغة في بحثها الدّائم المستمرّ عن السّهولة واليسر في التّعبير وإصدار الكلام.(ينظر التعليق رقم2).

فكلّما توارد في الكلمة تحديداً، صوتان يختلف أحدهما عن الآخر ويناقضه في ملمح من ملامحه، كأن يكون أحدهما مجهوراً والثّاني مهموساً، أو يكون مطبقاً مفخّماً والثّاني منفتحاً مرقّقاً، أو يكون أنفياً والثّاني فموياً، أو يكون أحدهما شديد القرب في مخرجه من مخرج الثّاني وغيرها، وجد المتكلّم عسراً ومشقّةً في تحقيقهما ومال إلى التّقريب وتقليل الاختلافات بينهما، تقريباً يصل بهما أحياناً إلى درجة التّماثل التّامّ فيُصْهران، إذا كانا لصيقين، في عملية نطقية موحّدة توفيراً للجهد وبحثاً عن الانسجام.(محمد الأنطاكي، د.ت: 270،أحمد طيبي، 2010 :44.)

فالمماثلة بهذا الشّكل، مفهوم شامل لكلّ أنواع التّفاعلات الصّوتية، ولكلّ أشكال التّقريب بينها مهما بلغت درجاته، فكما تحدث بين الأصوات الصّامتة، تحدث كذلك بين المصوّتات، كما تحدث أيضاً بين الصّوامت والمصوّتات، تقول شان سانفورد Schane A.Sanford: «يتّخذ الجزيء، في عملية التّماثل، سمات الجزيء المتاخم له، فقد يتّخذ الصّامت سمات المصوّت أو العكس، أو يؤثّر صامت في آخر، أو يُظهر مصوّت أثره في مصوّت آخـر.»(شان سانفورد، 2005: 66.)

وبغضّ النّظر عن هذا التّصنيف للمماثلة، الذي يجعلها محصورة أحيانا بين الصّوامت، وأحياناً بين المصوّتات، وأحياناً أخرى مشتركة بين الصّوامت والمصوّتات، فقد تصنّف نحواً آخر عندما تتنوّع مثلاً إلى مماثلة تجهيرVoiceless، أو تهميس Voicelesseness، أو مماثلة مخرجية Place of articulation، أو مماثلة كيفية Manner of articulation، أو مماثلة تجويفية Cavity Assimilation(عبد العزيز مطر،1981: 250، أحمد طيبي، 2016 أ: 90 وما بعدها) أو غيرها، وقد جعلناها، في طيبي (2003)، عشرة أنواعٍ، فبالإضافة إلى المماثلة المخرجية، والمماثلة المزدوجة، توزّعت إلى قسمين آخرين كبيرين هما: مماثلة كلّية، وأخرى جزئية، وكلٌّ منهما يتفرّع إلى مماثلة تقدّمية وأخرى رجعية، تتفرّعان بدورهما، في الأخير، إلى مماثلة متّصلة، وأخرى منفصلة.(ينظر التعليق رقم3).

و ترتبط المماثلة أكثــر ما ترتبط، عندما يتعلّق الأمر بالصّوامت تحديداً، بموقعية(عبد الصبور شاهين: 1987: 235) الصّوامت المتفاعلة داخل هرمية المقطع، فالصّوامت التي تحتلّ موقع ضعفٍ في المقطع، هي التي تكون مجبرة، أكثر من غيرها، للانصيــاع والاستجابة لمطالب الصّامت المجاور المتحصّن بموقعه المقطعي القويّ، فتضطرّ إلى مماثلته بالكيفية المناسبة.

والمماثلة ظاهرة مشتركة بين مختلف اللّغات الطّبيعية، غير أنّها تتفاوت في درجاتها وتختلف في أنواعها من لغة إلى أخرى.(إبراهيم أنيس،1971: 126)وقد جاء في تبيان ماهيتها الكثير من التّعريفات، يقول بروسنهان Brosnahan: «بأنّها التّعديــلات التّكييفية للصّوت حين مجاورته للأصوات الأخرى.»(الأصوات اللغوية، 1998: 283)ويعرّفها دانيان جونز Daniel Jonesبأنّها عملية إحلال صوت محلّ صوت آخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة، ويمكنها أن تتّسع لتشمل تفاعل صوتين متتاليين ينتج عنهما صوتٌ

واحد مختلف عنهما.(Daniel) Jones, 1972: 217 ويرى أحمد مختار عمر بأنّ المماثلة هي « تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلاً جزئيّاً أو كلّياً.»(أحمد مختار عمر،1985: 324).

أمّا جوزيف فندريس VendryesJosef، وبعدما يصطلح على تسميتها بـ"التّشابه"، يقول في تحديدها: «إنّ هناك تشابهاً عندما يستعير واحدٌ من صوتين منفصلين عنصراً أو أكثر من عناصر الآخر إلى حدّ الاختلاط به، والصّوت المشبّه يسبق، في أغلب الأحيان، الصّوت المشبّه به، أيْ أنّ هناك، في الواقع، حالة تعجّل، فالعقل باشتغاله بنطق صوت ما داخل مجموعة صوتية، يجعله يصدره قبل أوانه، وينتج مرّتين متتابعتين الحركات الصّوتية التي يقتضيها الصّوت.»(جوزيف فندريس، 1950: 93) وهي، عند غير هؤلاء، تقاربٌ أو تجانسٌ أو تماثلٌ يحدث بين الصّوتين في مخرجهما، أو في ملامحهما، أو في مخرجهما وملامحهما معاً. (ريمون طحان، 1981: 53).

وقد أولاها قدماء النّحاة وعلماء التّجويد والقراءات عنايةً خاصّةً، وهي تقترن عندهم بالإدغام(جوتهلف جشتراسر، 1997: 28- 29) الذي استشعروا حقيقتهالعضوية وأدركوا أنّه يتمّ بهدف الاقتصاد في النّطق من خلال خلق الانسجام بين الأصوات. (عبد الفتاح المصري، 1984: 260).

والإدغام في تصوّرهم، مفهوم شاملٌ يحتضن مطلق علاقة التّأثّر والتّأثير الواقعة بين الأصوات المتجاورة مهما كان نوعها ومبلغها، وهذا يتّفق تماماً ومفهوم المماثلة عند المحدثين، فإذا ألقينا نظرةً خاطفةً في تراث عبد القاهر الجرجاني مثلاً، وهو الذي يصنّف، في كثير من الأحيان، ضمن دائرة البلاغيين، اتّضح لنا ذلك بشكل جليّ، يقول تامر سلوم: « فإنّ مدلول الإدغام في تطبيق عبد القاهر الجرجاني أكثر عمقاً ووفاءً، فهو يشمل تأثّر

الأصوات اللّغوية بعضها ببعض، فازداد مع مجاورتها قربها في الصّفات والمخارج، وبعبارةٍ أدقّ قليلاً: أنّ مدلول الإدغام عنده يعني التّعبير عن مطلق تأثير صوت في صوت، سواء كان التّأثير كاملاً يترتّب عليه فناء الصّوت المتأثّر، أم كان جزئياً يفقد معه عنصراً من عناصره.» (تامر سلوم، 1983: 25).

ويقترن الإدغام بفكرة التّقريب ذاتها في اصطلاح سيبويه(سيبويه، د.ت: 4 / 487) وابن جنّي وابن مجاهد وغيرهم(أحمد طيبي، 2010: 45)، يقول ابن جنّي: «هو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه.»(ابن جنّي، د.ت: 2 / 141) ويذكر ابن مجاهد أنّه «تقريب الحرف من الحرف إذا قرُب مخرجه من مخرجه في اللّسان، كراهية أن يعمل اللّسان في حرفٍ واحدٍ مرّتين فيثقل عليه.»(ابن مجاهد، د.ت: 125)وتتضمّن فكرة التّقارب العلاقتين؛ العلاقة المخرجية، والعلاقة الملمحية، من حيث أنّ الصّوت ما هو، في الواقع، إلاّ مخرج وملمح. (عبد الصنور شاهين، 1987: 144).

وبالإضافــة إلى المصطلحين المشهورين؛ الإدغام والتّقريب، وجدنا أنّ القدامى وظّفوا إلى جانبهما مصطلحات أخرى وإنْ لم ترق لتبلغ درجة استعمال المصطلحين السّابقين، فالمضارعة(ينظر التعليق رقم4)، والتّجنيس، والتّشاكل، والإتباع وغيرها، تشير جميعها إلى المماثلة بمختلف صورها وأشكالها.

ويذكر ابركرومبي أنّ المماثلة ليست قهرية Compulsaryفي كثير من اللّغات، لكنّها عندما تتحقّق، تولّد قدراً ملموساً من الاقتصاد في الجهد، ونتيجتها دائماً تقليل عدد الحركات والتّعديلات التي تؤدّيها الأعضاء المنتجة للكلام، أو خفض مداها على الأقلّ(ديفد أبركرومبي، 1988: 196).

المخالفة (ينظر التعليق رقم5) :

المخالفة هي اتّجاه صوتي مغاير للاتّجاه السّابق، يعكس نوعاً من التّفاعلات الواقعة بين الأصوات المتواردة داخل مجال الكلمة الواحدة، فإذا كانت المماثلة تسعى دوماً إلى إيجاد صيغة من التّوافق والانسجام بين أصوات بينها بعض الخلافات، قد تصل أحياناً إلى درجة التّماثل التّام، فإنّ المخالفة تقف عند الصّوتين المتماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، وقد تقف عندهما متجانسين فقط (ينظر التعليق رقم6) فتدفع أحدهما إلى التّنحّي مطلقاً من الكلمة، أو إلى مخالفة مثيله أو مجانسه عن طريق استبداله بأحد المقاربين (و، ي)، أو أحد الصّوامت المائعة (م، ن، ل، ر)، وقد تقف في أحيانٍ أخرى عند الصّامت الطّويل فتقلّص من كمّيته مع تعويضه عن الجزء المختزل، وغيرها. (ينظر التعليق رقم7).

يعرّفها صلاح حسنين بأنّها «نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف.» (صلاح حسنين، 1981: 81) ويذكر فندريس بخصوصها أنّها تقع على الضّد من ظاهرة المماثلة «وذلك بأن لا يتّجه الصّوتان المتماسّان إلى التّوافق بين عناصرهما بزيادة المشابهة بينهما، تلك المشابهة التي تصل أحياناً إلى التّماثـل التّامّ ...، بل على العكس من ذلك بأن يستغلاّ ما بينهما من فروق فيعمّقاها إلى حدّ ألاّ يبقى بينهما شيء مشترك، ثمّ يزيلا كلّ نقطة للتّشابه، وتلك هي عملية المفارقة التي هي ضدّ التّوافق.» (جوزيف فندريس، 1950: 91)

ولقد تأكّد أنّ المخالفة حاصلة في اللّغات الطّبيعية عندما يتكرّر الجهد المطلوب إصداره من عضلات اللّسان نتيجة قيامها بنفس الحركة العضلية مرّتين متتاليتين وتفعيلها لنفس الجزء من اللّسان، فتصعب عليه عندئذ المناورة ويثقل عليه الأمر، فيضطرّ، بحثاً عن الانسياب والخفّة وسرعة الحركة، إلى تعديل حركته عن طريق جذبها إلى الوراء أو دفعها إلى التّقدّم، أو الارتفاع بها إلى الأعلى، أو النّزول بها إلى الأسفل، فيتولّد عن هذا التّغيير في حركة اللّسان داخل التّجويف الفموي، تشكّلُ صوتٍ مخالفٍ قد يكون أحد الصّوامت

المائعة Liquids(عبد المجيد هريدي،د.ت: 36) التي تُعتَمد في كثير من اللّغات الهندوأوربية والسّامية استبعاداً للنّشاز الصّوتي وبحثاً عن التّدفق الانسيابي المريح لأصوات الكلام، وقد يكون أحد المقاربين كما يحصل في السّاميات فقط. (أحمد طيبي، 2016 ب: 7 وما بعدها)

والملاحظ أنّه يقرنُ في كثيرٍ من الأحيان بين المقاربين والموائع فيما يخصّ الصّوامت المستعملة للمخالفة، في السّاميات على الأقلّ، ولم يكن ذلك عبثاً، وإنّما كان في ذلك إشارةٌ لوجود رابطــة صوتية مؤسّسة تجمعهما، فقد برهنت كثيرٌ من الدّراسات الصّوتية الحديثة تشابههما من النّاحيتين الفيزيولوجية والأكوستيكية جميعاً؛ فيزيولوجياً، حين النّطق بالموائع، يتّسع مجرى الهواء اتّساعاً يكاد لا يسمع معه ذلك الاحتكاك المميّز للصّوامت الأخرى، فتشبه من هذه الزّاوية المقاربين اللّذين لا يسمع لهما أيّ نوعٍ من الاحتكاك للاتّساع الكبير لمجرى الهواء معهما، حيث لا وجود لأيّ حائلٍ أو مانعٍ يعترض سبيل الهواء المندفع من الرّئتين أثناء تحقيقهما. (إبراهيم أنيس، 1971: 27)

أمّا أكوستيكياً، فقد لاحظ الأصواتيون أنّ الصّوامت المائعة هي أقرب الأصوات إلى المقاربين إذا تعلّق الأمر بقيمة الجهارة والوضوح السّمعي، من حيث كانت الجهارة هي الأساس الصّوتي الذي ينبني عليه التّمييز بين الصّامت والمقارب. (إبراهيم أنيس، 1971: 27)

وتأسيساً على هذا الوصف الصّوتي، وارتكازاً على علاقة المشابهة الفيزيولوجية والأكوستيكية بين الصّوامت المائعة والمقاربين، يظهر أنّها تلتقي في ميزة أخرى هي سهولة إنتاجها على مستوى الجهاز النّطقي، فهي أسهل الأصوات إخراجاً على وجه الإطلاق بعد

المصوّتات، فهذا يعضد تلاقيها ويزيدها تقارباً ويؤكّد أحقّيتها كمجموعة للمخالفة بامتياز، على اعتبار أنّ المخالفة هي نزوعٌ نحو الأبسط والأسهل دائماً.

وقد أحسن دوايت بولنجر Dwight Bolinger تشخيص المخالفة عندما رأى أنّها حركةً تشبه إلى حدٍّ ما الحركة التي يقوم بها عازف البيانو عندما يتطلّب الأمر منه آداء نغمتين موسيقيتين متماثلتين ومتتابعتين في الآن ذاته في مقطوعة موسيقية، فإنّه عوض أن يستعمل نفس الأصبع للضّغط على المفتاح المناسب مرّتين متتاليتين، يقوم بالمراوحة بينها وبين أصبع أخرى للضّغط على نفس المفتاح، لصعوبة الحصول على التّجمّع العصبي المطلوب في حالة الضّغط على نفس المفتاح مرّتين في تتابع سريع بأصبع واحدة، وهو ما يحصل تماماً في الجهاز النّطقي عند الإنسان، وكون الجهاز النّطقي لدى الإنسان لا يملك لسانين كما يملك عازف البيانو أصبعين، فإنّه يتجنّب صعوبة التّجمّع العصبي المتكرّر، عند الحاجة إلى إصدار صوتين متماثلين أو متجانسين في حالة تتابع عن طريق المخالفة بينهما بأحد أصوات مجموعة المخالفة. (عبد المجيد هريدي،د.ت:35) فالمخالفة بهذا الشّكل، وسيلة يُلجَأ إليها لتجاوز الجهد العصبي والعضلي النّطقي النّاتج عن التّكرار المزعج للحركات النّطقية المتشابهة(برتيل مالمبرج، 1994: 120) وتوفيـر السّهولة اللّازمة لإصدار أصوات الكلام، ولا تحدث في اللّغة العربية، على الأقلّ، إلاّ وفق الاعتبارات التّالية:

أ- عندما يحتوي البناء المورفولوجي صامتين متماثلين أو متجانسين يتعسّر معهما الآداء، ولا يَفْرِقُ إذا كانا جميعاً من جذر الكلمة، أو كان أحدهما مورفيماً صرفياً في بنية الكلمة، وقد تحدث أحياناً داخل بنية الصّوامـت الطّويلة ذاتها، كما تحدث بين المصوّتات المتماثلة أحياناً، وقد تحدث كذلك بين المصوّتات والمقاربين عندما يُظهر التّأليف بينهما استعصاءً نطقيّاً وخرقاً لمبدأ الاقتصاد والسّلاسة في النّطق وغيرها.

ب- يجب أن يكون الصّامت محلّ التّخالف واقعاً موقع ضعفٍ في بنية المقطع مقارنةً بمثيله داخل البنية المورفولوجية الواحدة.

ت- مراعاة طبيعة الصّوت المخالَف به من بين صوامت مجموعة المخالفة، ومدى إمكانية انسجامه مع القطع الصّوتية المشكِّلة لبنية الكلمة المقصودة بالمخالفة.

ث- تحدث المخالفة أحياناً باطِّراح الصّامت المكرّر دون أن يتمّ استبداله بصامت آخر من صوامت مجموعة المخالفة إذا لم يؤدّ ذلك إلى خرق قيدٍ / قيودٍ تأليفية أو دلالية.

ج- يحدث أحياناً أن تتمّ المخالفة بصوامت من خارج مجموعة الأصوات المقاربة والأنفية والتّردّدية والجانبية تحت ضغوط السّياق، وعملاً بالمبدأ الذي يرى أنّ أيّ تغييرٍ صوتي لم يكن ليقع إذا كان وقوعه يؤدّي إلى إنشاء نسقٍ ثقيل أو مستحيل كما يقول جرينبرج Greenberg. (إدريس السغروشني، 1987: 46)

وقد كان السّلف على وعيٍ تامٍّ بظاهرة المخالفة الصّوتية وإن لم يحدّدوها اصطلاحاً، فقد عالجوا في ضوئها، مرتكزين على أسسٍ نطقية صحيحة، كثيراً من المسائل التّشكيلية التي تعترض الأصوات في سياقاتها المختلفة عندما يتعلّق الأمر باجتماع الأمثال والمتجانسات داخل أبنية الكلمات، استشعاراً منهم بصعوبة مثل هذه التّتابعات الصّوتية، في محاولة للخلوص بالبناء المورفولوجي إلى شكلٍ غايةٍ في الاقتصاد وسهولة النّطق.

وارتبطتْ عندهم بتسميات مختلفة، فنجدهم أحياناً يعبّرون عنها بـ"كراهية التّضعيف"، وأحياناً بـ"كراهية اجتماع الأمثال"، و"ثقل تكرار الأمثال"، و"إبدال الشّديد"، و"استثقال اجتماع المثلين"، وأحياناً أخرى بـ"كراهة اجتماع حركتين من جنس واحد"، وغيرها.(ينظر التعليق رقم8).

وعلى كلّ حال، فإنّ الحديث عن مصطلحيْ المماثلة والمخالفة هو حديث عن تتابعات صوتية صعبة مستثقلة، تحاول كلّ واحدة منهما إجراء جراحة تجميلية عليها، سواء عن طريق التّقريب بين المتنافرات(القزويني، 1997: 7)، أو عن طريق المخالفة بين الأمثالوالمتجانسات، من أجل تحقيق غاية واحدة وحيدة هي الانتهاء بالبنية المورفولوجية على صيغة بسيطة يخفُّ معها الإخراج لدى النّاطق، ولا يستشعر غلظتها ووحشتها جهاز الاستقبال عند المستمع.

التعليقات:

(1) يصطلح عليها البعض أحيانا بـ: التشابه، ينظر: التّطور النّحوي للغة العربية، برجشتراسر، ص: 33، 62 ، واللغة، فندريس، ص: 93 ، وَاللهجات العربية في التراث، الجندي، ص: 348 ، وَأحيانا بـ: التوافقّ، ينظر: اللغة، فندريس، ص: 91، وغيرها.

(2) للتوسع في الفكرة، يمكن الرجوع إلى إبراهيم أنيس،الأصوات اللغوية،1971: 179، عبد القادرعبد الجليل، علم الصّرف الصّوتي: 146، عبد العزيز مطر، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة: 245، أحمد طيبي، الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني،: 44.)

(3) يمكّن الرجوع إلى المراجع التالية للتوسّع في الفكرة: الاقتصادً المورفونولوجيً في التّواصل اللساني، أحمد طيبي، 47-48 ، المدخل إلى علم الأصوات، صلاح حسنين، ص: 74-75، التّطوّر اللغوي؛ مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التّواب، ص: 23، التّطوّر النّحوي للغة العربية،برجشتراسر، ص: 28-33، فقه اللغة، سميح أبومغلي، ص: 48.

(4) وهي آخر أبواب كتاب سيبويه الذي عنونه بقوله: "هذا باب الحرف الذي يضارع به حرفا من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه". الكتاب، 4 / 477.

(5)يسمّيها البعض "التغاير"، ينظر: لحن العامّة، عبد العزيز مطر، ص: 269، أو"المغايرة"، ينظر: معجم علم اللغة النّظري، محمد علي الخولي، ص: 77، أو"المفارقة"، ينظر: اللغة، فندريس، ص: 91، أو"التباين"، ينظر: علم اللغة، عبد الواحد وافي، ص: 272، 299، وغيرها.

(6) والتجانس في عرف علماء القراءات، أنْ يتفق الصّوتان مخرجا ويختلفا ملمحا.

(7) ينظرتعريفات أخرى للمخالفة في: التّطوّر اللغوي؛ مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التّواب، ص: 37، لحن العامّة، عبد العزيز مطر، ص: 259.

(8) للتوسع في الفكرة ينظر: الكتاب ، سيبويه، 4 / 417 ، الخصائص، ابن جنّي، 3 / 18، شرح الشافية، الاستراباذي، 3 / 238.

المراجع العربية:

- الأنطاكي،محمد (د.ت)، الوجيزفي فقه اللغة، ط3، بيروت، مكتبة دار الشرق.
- أبركرومبي، ديفد (1988)، مبادئ علم الأصوات، تروتعل: محمد فتيح، ط1، سلطنة عمان، مطبعة المدينة.
- أنيس، إبراهيم (1971)، الأصوات اللغوية، ط4، القاهرة، مكتبة الإنجلومصرية.
- الجندي، أحمد علم الدّين (1983)، اللهجات العربية في التراث، د.ط، ليبيا، الدّار العربية للكتاب.
- برجشتراسر، جوتهلف (1997)، التّطوّر النّحـوي للغة العربية، تح: رمضان عبد التواب، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- عبد الجليل، عبد القادر(1998)، الأصوات اللغوية؛ ط1، الأردن، دار صفاء للنشروالتوزيع.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د.ط، القاهرة، المكتبة العلمية.
- الدّاني، أبو عمرو (1993)، التحديد في الاتقان والتجويد، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة.
- هريدي، عبد المجيد (د.ت)، ظاهرة المخالفة الصّوتية ودورها في نموّ المعجم، د.ط، القاهرة، مكتبة الزّهراء.
- وافي، علي عبد الواحد (د. ت)، علم اللغة، ط7، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- طيبي، أحمد (2010)، الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني، ط1، إربد/ الأردن، عالم الكتب الحديث.
- طيبي، أحمد (2015)، في اللسانيات المعاصرة، ط1، إربد/ الأردن، عالم الكتب الحديث.
- طيبي، أحمد (2016 أ)، التناغم والمماثلة في اللسانيات التوليدية، ط1، إربد/ الأردن، عالم الكتب الحديث.
- طيبي، أحمد (2016 ب)، التناغم والمخالفة في اللسانيات التوليدية ، ط1، إربد/ الأردن، عالم الكتب الحديث.

_طحّان، ريمون (1981)، الألسنية العربية 1، ط2، بيروت/ لبنان، دار الكتاب اللبناني.

_ ابن مجاهد، أحمد أبو بكر بن موسى (د.ت)، السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، ط2، القاهرة، دار المعارف

_ مطر، عبد العزيز (1981)، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة، ط2، القاهرة، دار المعارف.

_ مالمبرج، برتيل(1994)، الصّوتيات، تر: محمد حلمي هليل، د.ط، القاهرة، عين للدّراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

المصري، عبد الفتّاح (1984)، الصوتيات عند ابن جنّي، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، المجلد 4، العدد15 و16، ص ص: 231 - 276.

- أبومغلي، سميح (1987)، فقه اللغة وقضايا العربية، ط1، عمّان، الأردن، دار جدلاوي للنشر والتّوزيع.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (د. ت)؛ الكتاب ج4، تح: عبد السّلام هارون، د. ط، بيروت، دار الجيل.
- سلوم، تامر(1983)، نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي، ط1،اللاذقية/سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع.
- سانفورد، شان (2005)، النظام الصّوتي التوليدي، تر: توزدان حسن أحمد، ط1، أربيل/العراق، مطبعة جامغة صلاح الدّين.
- الاسترابادي، رضي الدّين محمد بن الحسن، (د.ت)، شرح شافية ابن الحاجب ج3، تحقيق: محمد نور

الحسن، محمد الزفزاف ومحي الدّين عبد الحميد، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية.
_ السغروشني، إدريس (1987)، مدخل للصّواتة التوليدية، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
_ عمر، أحمد مختار (1985)، دراسة الصّوت اللغوي، ط3، القاهرة، عالم الكتب.
_ فندريس، جوزيف (1950)، اللغة، تعر: عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصّاص، د.ط، القاهرة، مكتبة الإنجلو مصرية.
_ صلاح الدّين، صلاح حسنين (1981)، المدخل إلى علم الأصوات؛ دراسة مقارنة، ط1، القاهرة، دار الاتحاد العربي للطباعة.
_القزويني، جلال الدّين محمد بن عبد الرّحمن (1997)، التلخيص في علوم البلاغة، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
_ شاهين، عبد الصّبور (1987)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
_ عبد التّواب، رمضان (1983)، التّطوّر اللغوي؛ مظاهره وعلله وقوانينه، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
_ عبد القادر، عبد الجليل (1998)، علم الصّرف الصّوتي، ط1 ، عمّان، الأردن، أزمنة للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

-Jones, D. (1972),An outline of English phonetics, Heffer,W. & Sons LTD, Cambridge , 9th edition.